TD/B/COM.3/L.3
27 January 1997
ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية

جنيف، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

البند ٤ من جدول الأعمال

الهيكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة

استنتاجات متفق عليها*

١- تحيط اللجنة علماً بوثيقتي الأمانة المعنوتين "الهيكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة" (TD/B/COM.3/3) و"تقييم الكفاءة في التجارة" (TD/B/COM.3/3/Add.1) وبالأولويات المقترحة المضمنة فيهما فيما يتعلق ببرنامج عمل في القطاعات الستة والمجالات الثلاثة المشتركة بين القطاعات الوارد بيانها.

٢- وترى اللجنة أن قدرة التجار على المنافسة - ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - تعتمد، في ظل اقتصاد يشهد العولمة والتحرير، بشكل متزايد على الحصول على المعلومات وتكنولوجيات المعلومات وعلى توافر إجراءات وممارسات مبسطة وملائمة. وهذا أمر يمثل تحدياً مهماً بصورة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي هذا السياق، يتعين على الأونكتاد أن يطور نهجه الاستراتيجي ويعزز قدرته التحليلية من أجل التصدي للكفاءة في التجارة، معتمداً في ذلك على ما انفق يحققه في هذا المجال من إنجازات عملية وذات توجه عملي. وهي ترى كذلك أن القدرة على المنافسة في مجال التجارة للشركات الأصغر حجماً في هذه البلدان تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لاشتراكها الأنشط في التجارة الدولية.

* كما اتفقت عليها في جلستها العامة الخامسة، المعقودة يوم الجمعة، ٢٤ كانون الثاني/يناير

١٩٩٧.

٣- وتتعترف اللجنة في هذا الصدد، بأهمية مواصلة العمل الذي دعت إليه "شراكة من أجل النمو والتنمية" (الأونكتاد التاسع، ميدراند، أيار/مايو ١٩٩٦) (TD/378) بالاعتماد على إعلان كولومبوس الوزاري (كولومبوس، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) (TD/SYMP.TE/6) في ميدان الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة.

٤- وتحيط اللجنة علماً بالتعاون الذي ظل سائداً بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وتشدد على أهمية مواصلة وتعميق مثل هذا التعاون مع هذه وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك كافة اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في ميدان الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، وتطلب إلى أمانة الأونكتاد إعداد تقرير عن مدى هذا التعاون.

٥- وترى اللجنة أن عمل أمانة الأونكتاد في المجالات المحددة في إطار البند ٤ من جدول أعمال دورتها الأولى (ألا وهي الجمارك والنقل والشؤون المصرفية والتأمين، الممارسات التجارية/تيسير التجارة، المعلومات التجارية، المواصلات السلكية واللاسلكية؛ المرور العابر، تنمية الموارد البشرية، القضايا القانونية) ينبغي أن يتواصل بطريقة متكاملة، بغية تحقيق أقصى نواحي التوافق واقتصادات الحجم الممكن أن تحدد في هذه المجالات. وينبغي للأمانة أن تركز، في كل من هذه المجالات، على عدد محدود من الأولويات.

٦- وتحيط اللجنة علماً بتوسع برنامج النقاط التجارية واهتمام البلدان الأعضاء بالمشاركة. وترجو اللجنة من الأمانة التماس مساهمات لهذا الغرض. وتطلب إلى الأمانة أن توفر، في أقرب وقت ممكن، تقييماً لبرنامج نقاط التجارة - بما في ذلك مدى قابلية هذه النقاط للتشغيل المتداخل - المفروض أن تشكل بعض أجزائه مساهمة في الإعداد لاجتماع الخبراء بشأن المواصلات السلكية واللاسلكية وتيسير التجارة والكفاءة في التجارة (انظر الفقرة ٨ أدناه).

٧- وترجو اللجنة من الأمانة إعداد مذكرة معلومات بالاستناد إلى تحليل للفائدة بالنسبة للكلفة يتناول الوسائل والسبل العملية لتأمين الحماية القانونية لنقاط التجارة وأسماء و"لوغوهات" شبكة النقاط التجارية العالمية.

٨- وتدعو اللجنة إلى عقد اجتماعين اثنين للخبراء بشأن البندين التاليين وفي المواعيد المذكورين أدناه:

١١' استخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة: ٧-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧؛ يتوجب النظر في قضايا المرور العابر وتيسير النقل من وجهة نظر تقنية في السياق العام للتجارة والتنمية مع التركيز بوجه خاص على المشاكل المحددة التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان المانحة للعبور؛

٢٢' المواصلات السلكية واللاسلكية وتيسير التجارة والكفاءة في التجارة: ١٥ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛ ينبغي أن تكون بؤرة تركيز هذا الاجتماع هي تقييم الآثار العملية في ميدان التجارة

والتنمية المترتبة على الهياكل الأساسية للمعلومات العالمية، بما في ذلك آثارها في شبكة نقاط التجارة العالمية.

٩- وترى اللجنة أنه يتوجب على الأمانة أن تواصل عملها بشأن الأسس الاستراتيجية والتحليلية والمنهجية الممكن أن يقوم عليها تنظيم تقييم الكفاءة في التجارة. وترجو من الأمانة إعداد تقرير مؤقت عن هذه القضية في الوقت المناسب لتنظر فيه اللجنة في دورتها الثانية.

١٠- تقرر اللجنة النظر في دورتها الثانية في المساهمة الممكن للهياكل الأساسية في مجال الخدمات أن تقدمها في القطاع غير الرسمي وتطوير المشاريع البالغة الصغر.

- - - - -